

تحليل مساهمة الإيرادات الضريبية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2020-2004)

Analysis of the contribution of tax revenues to economic growth (2020-2004) in Iraq for the period

مرتضى جاسم محمد الدجاني
murtdha Jassim Mohammed
جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد
Tikrit University
murtdhaaldjine380@gmail.com
07823435893

أ.م. د فؤاد فرحان حسين
Fouad Farhan Hussein
جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد
Tikrit University
Fuoad42@tu.edu.iq
07703767554

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل واقع الإيرادات الضريبية في العراق ومدى إمكانياتها ومساهماتها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وقد جرى تسليط الضوء على الإيرادات الضريبية باعتبارها من المواضيع المهمة ومن المناهج الحديثة التي تسعى إليه الكثير من الدول المتقدمة بهدف تنويع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية ورشد موارثها والتخلص من الرعية النفطية، وتوصل البحث إلى إن اعتماد تمويل الإيرادات العامة على القطاع النفطي كمصدر شبه وحيد أدى إلى تذبذب السياسات الاقتصادية التنموية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي وهذا ما يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي والحكومية ويضعف دور السياسة المالية في دعم الأنشطة الاقتصادية في فترات الركود، كما يوصي البحث بالعمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة الأخرى غير النفطية وزيادة الموارد السيادية للدولة من خلال اتخاذ إجراءات جادة تأخذ على عاتقها العمل على تحسين فاعلية الأنظمة الضريبية ونطاق الضريبة وفق مناهج متطورة وحديثة. مع مراعاة مبدأ (العدالة الاجتماعية). عند فرض ضريبة، يتم تحقيق ذلك من خلال إخضاع أصحاب الدخل المرتفع لضرائب استثنائية، ورفع الضرائب والرسوم الجمركية على مختلف أنواع الاستهلاك والترفيه الفاخر، وسن تدابير لمعالجة التهرب الضريبي والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية دون تقويض أهداف النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات غير النفطية، الضرائب، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract

The research aims to analyze the reality of tax revenues in Iraq and the extent of their capabilities and contribution to achieving economic growth rates. The tax revenue has been highlighted as one of the important topics and one of the modern approaches sought by many developed countries in order to diversify non-oil public revenue sources and supplement Their budgets and the disposal of oil rentiers, and the research concluded that the reliance of public revenue financing on the oil sector as a semi-sole source led to the fluctuation of economic development policies that are closely related to economic growth, and this negatively affects economic and governmental growth and weakens the role of financial policy in supporting activities The research also recommends working to diversify other non-oil public revenue sources and increase the country's sovereign resources by taking serious measures that take upon themselves to work on improving the effectiveness of tax systems and the scope of the tax according to advanced and modern approaches. Taking into account the principle of (social justice). When imposing a tax, this is achieved by subjecting high-income earners to exceptional taxation, raising taxes and customs duties on various types of luxury consumption and entertainment, and enacting measures to address tax evasion and informal economic activities without undermining the goals of economic growth.

Keywords: non-oil revenues, taxes, economic growth, gross domestic product

1- المقدمة:

يؤدي قطاع المالية العامة دور محوري في تحقيق النمو وللاستقرار الاقتصادي لأي بلد , ولذلك تعد العلاقة بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي واحدة من أكثر القضايا المهمة في الاقتصاد الكلي. فسياسة المالية العامة هي أحد شقي السياسة الاقتصادية وعن طريقها يتم استخدام الإيرادات العامة لتحقيق أهداف الدولة وفقا للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها المالية العامة كتحسين الكفاءة الاقتصادية عبر إعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل والثروة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا إن اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية بصورة شبه كلية يضعف مرونة أدوات السياسة المالية في الاستجابة لمتطلبات النمو والتنمية الاقتصادية ويعيق خطط التنمية وتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي , فالإقتصاد العراقي بحاجة ضرورية إلى إيجاد مصدر تمويل مستقر نظرا لضرورة تلبية متطلبات الإنفاق على البنية التحتية والاستثمار ورفع المستوى المعيشي للطبقات المحرومة من جهة وضعف الجهود الحكومية في تعظيم الإيرادات غير النفطية لتوفير التمويل اللازم بعيدا عن تقلبات أسعار النفط من جهة أخرى

2- منهجية البحث

2-1 أهمية البحث: موضوع الإيرادات العامة غير النفطية ضرورة ملحة تلمحها الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية وترتبط بالنمو الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية. كذلك محاولة إظهار السبل والوسائل الملائمة والسياسات الاقتصادية المناسبة لتوسيع قاعدة الإيرادات العامة غير النفطية لغرض ردف الميزانية العامة بإيرادات أكثر استقرارا ولا تعني بالتقلبات الخارجية للتقليل من الأحادية الاقتصادية ووسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والوقوف أمام الصدمات الخارجية والداخلية ومنعها من تعطيل عملية النمو الاقتصادي.

2-2 مشكلة البحث: عانى العراق ومنذ فترة زمنية طويلة من ظروف قاسية وعلى مختلف الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية) مما تسبب بتدهور اقتصاده والبنية التحتية وما زاد الاعتماد شبه الكلي على مورد واحد وهو عوائد النفط وهذا ما انعكس اختلالات بنوية حادة في جميع مفاصله الاقتصادية وما ينتج عن هذه الاختلالات من مشاكل أخرى متعددة ومتشعبة.

2-3 هدف البحث: يهدف البحث إلى ما يأتي:

- 1- تشخيص أهم المشاكل الهيكلية في الاقتصاد العراقي.
- 2- بيان مدى تأثير نمو الاقتصاد العراقي بالإيرادات الضريبية والتي يمكن من خلالها معرفة مدى ريعية الاقتصاد العراقي
- 4-2 **فرضيات البحث:** إن متغير الإيرادات العامة غير النفطية (الإيرادات الضريبية) دالة للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر سلبا وإيجابا في عملية النمو الاقتصادي، إضافة إلى انخفاض فاعلية النظام الضريبي في العراق من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية وضعف إسهامها في تمويل عملية النمو الاقتصادي.
- 5-2 **هيكلية البحث:** تضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسة تشكل الإطار العام والمنهج الموضوعي لمتطلبات البحث، يتناول المبحث الأول الإطار النظري ويتمحور حول موضوع الإيرادات العامة غير النفطية والضرائب، والمبحث الثاني يتناول النمو الاقتصادي وعلاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فيرتبط بدراسة مدى الاعتماد على الإيرادات الضريبية في تمويل الإيرادات العامة ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي متمثل بالناتج المحلي الإجمالي.
- 6-2 **الحدود المكانية والزمانية للبحث:** الحدود المكانية للبحث هي العراق. أما الزمان فتم الاستعانة بالعلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي للمدة (2004-2020) معتمدة على بيانات (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي – الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي العراقي)

3- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإيرادات العامة وتطورها

3-1 تمهيد:

لعل من البديهي إن الدولة في المجتمعات الحديثة أصبحت تقوم أو تشارك بدور متزايد في النشاط الاقتصادي بما يتضمنه من تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية كثيرة ومتنوعة بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تؤدي في النهاية إلى زيادة وتعظيم دالة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع، والمساعدة وتسهيل الظروف الملائمة التي تساعد في إحداث المزيد من التقدم في كافة القطاعات.

ينظر إلى الإيرادات العامة على إنها جزء رئيس من مفهوم المالية العامة وأداة مهمة من أدوات المالية العامة بشقيها الإيرادي والإنفاقي التي يجب على الحكومة القيام بها من خلال مجالسها النيابية، وكما عرفت كذلك بأنها المصدر الذي تستمد الدولة منه الأموال بهدف تغطية احتياجاتها المتعددة وإشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع، كما وتعرف بأنها الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر معينة والتي تحتاج إليها في مباشرتها النشاط المالي (Mashkooor and Al-Helu، 2016، 53)،

وقد تأتي الإيرادات العامة من مجموعة متنوعة من المصادر منها ما هو إيراد ضريبي تحصل عليه الدولة قصراً من الأفراد أو إيراد غير ضريبي تحصل عليه الحكومة بمقتضى عقد كما هو الحال في إيراد الدومين الصناعي والتجاري فضلاً عن وجود موارد تحصل عليه الحكومة وفق مقابل كالإعانات والمنح التي تدفع لمصلحتها، وبسبب زيادة النفقات العامة أدى إلى تطور نظرية الإيرادات العامة وأغراضها مما أدى بالتالي إلى تطور محددات وضوابط الإيرادات العامة وهذا مما أدى إلى أن نظرية الإيرادات العامة لم تعد مقتصرة على عملية تمويل النفقات العامة كما كان ينادي بيه الفكر التقليدي بل أصبحت أداة رئيسية من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، كما أن قنوات الإيرادات العامة تطورت وتنوعت أساليبها واختلفت طبيعتها تبعاً لنوع الخدمة العامة التي تؤديها الحكومة وهدفها فيها وقد فتح هذا التعدد الباب واسعاً أمام الفكر المالي لتقسيم الإيرادات العامة على التمييز بين أنواعها المختلفة إلى أقسام مختلفة هي الأخرى بحيث يضم كل منهما الموارد التي تتشابه بالطبيعة والخصائص (Ibrahim and Abdul Qadir، 2020، 105)

تعتبر الضرائب العامة الرئيس في تمويل الموازنة العامة ، فهي تهم القطاع العائلي وقطاع الأعمال والاقتصاد والاستثمارات ، والقطاع الحكومي فعلاً صعيد القطاع العائلي فان الأفراد يهتمون بالضريبة لان لهم تأثير على مستوى معيشتهم وحجم ادخارهم وعلى عدد ساعات عملهم بالزيادة والنقصان ، أما على صعيد الأعمال والاستثمار فلها تأثير على حجم الأرباح ، وبالتالي على حجم الاستثمار وتوجيهه نحو مجال معين وكيفية الاستفادة من الحوافز التشجيعية في مجال الإعفاءات الضريبية وهي تهم القطاع الحكومي لان لها تأثير كبير على حجم الإيرادات العامة لتمويل النفقات العامة ، وعلى مدى تحقيق العدالة وتوزيع الدخل على أفراد المجتمع وتوجيه الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، (Hamad، 2021، 21)

3-2 ماهية الضرائب: تُعرف بأنها اقتطاع نقدي جبري بموجب قانون، بدون مقابل، بغرض تحقيق منافع عامة، أو أنها اقتطاع مالي تقوم به الدولة جبراً من ثروة الآخرين دون منفعة خاصة بغرض تحقيق منافع عامة، وبالتالي تكمن عناصر الضريبة فيما يلي:

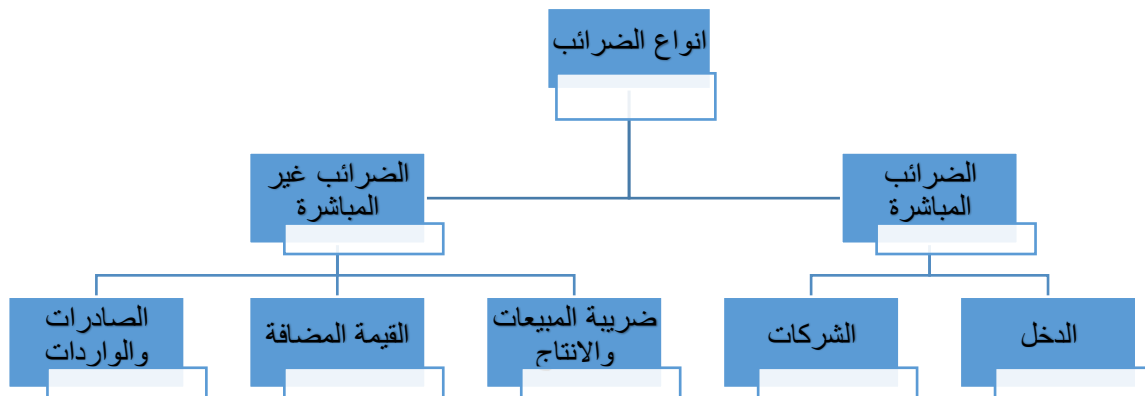
3-2-1 الضريبة التزام نقدي: يرجع نشأت الضريبة إنها مبلغ من النقود أي إنها خصم نقدي وهذا يعكس التطور الحاصل في شكل الضريبة التي ظهرت في بادئ الأمر في صورة أعمال إلزامية من جهة ومن جهة أخرى يبرز الطابع النقدي للمجتمعات المعاصرة، فضلاً عما تتصف به النقود من مزايا ويشمل الطابع النقدي للضريبة ثلاث جوانب تتصل بالوعاء، التصفية، والتحصيل، فوعاء الضريبة غالباً ما يتكون من عناصر نقدية أو قابل للتقدير النقدي، وهذا لا يعني إنها لا يمكن فرض الضرائب على عناصر غير نقدية، فالضرائب نوعية كالضرائب على استهلاك التبغ والمنتجات البترولية في بعض الدول تتم احتسابها على أساس الحجم أو العدد وليس على أساس القيمة النقدية لها كأن يقال دينار واحد على كل برميل نפט مثلاً، أو كما هو على مشتقات التبغ مثلاً نصف دينار على كل علبة سجاير ، أما بالنسبة لتصفية الضريبة فغالباً ما تتطلب تحديد معدل حسابي يطبق على الوعاء المقدر نقدياً أما بالنسبة للتحصيل فهي المرحلة التي يظهر فيها الطابع النقدي للضريبة واضحاً يتم تتحصل الضريبة نقداً سواء كان ذلك باستخدام النقود القانونية أو الشيكات المصرفية أو بطاقات الائتمان أو غيرها من وسائل الدفع النقدي (Khasawneh، 2014، 65)

2-2-3 الضريبة تُفرض وتُدفع جبراً: تنفرد الدولة في أنها تضع الإطار التشريعي للضرائب دون استشارة دافع الضرائب، وتحديد الوعاء الضريبي، والنسبة المئوية، والمسؤول عن الدفع، وطريقة التحصيل، نتيجة لذلك، عندما يفرض الممول الدفع، تلجأ الدولة إلى التعويض للحصول عليها. (Banafa Ali and 2020، 92).

2-2-3 الضريبة تفرض من قبل الدولة: لا يمكن فرض الضريبة أو تغييرها أو إلغاؤها إلا بموجب القانون، لا يجوز تحصيل سوى الضرائب التي تسمح بها السلطات المختصة من قبل الإدارة الضريبية التي تتولى إدارة السلطة العامة، كما تشير بالنسبة للعنصرين السابقين للضريبة يدلان على أن المكلف عندما يتأخر عن دفع الضريبة، أو يمتنع بدفعها، بمعنى إذا حاول التهرب يتعرض عقوبات محددة قانوناً

2-2-4 الضريبة تفرض وفقاً للمقدرة التكلفة للمكلفين: إن المقدرة التكلفة تعني الأخذ بالاعتبار المقدرة التكلفة المادية للأشخاص، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكلفة، وهذا ما ناد به آدم سميث من خلال قاعدة العدالة أي أن يساهم كل أعضاء المجتمع في تحمل أعباء الدولة تبعاً لمقدرتهم النسبية على الدفع، (Jamam، 2010، 16)

2-2-5 الضريبة فريضة بلا مقابل: وذلك تأكيداً لبعد فكرة الضريبة عن العقد أو الثمن وإقامتها على أسس من التضامن الاجتماعي وفقاً للايدلوجية السائدة في المجتمع، على نحو يمكن الدولة من التدخل لتحقيق تنمية متوازنة للاقتصاد القومي، تكفل الاستقرار الاقتصادي من ناحية، وعدالة توزيع الدخل القومي من ناحية أخرى، (Al-Batriq، 51، b t) ويمكن عرض التقسيمات العامة للضرائب في المخطط الآتي:



مخطط (1) التقسيمات العامة للضرائب

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Salman. 2015: 114).

4- المبحث الثاني: النمو الاقتصادي مفهوم النمو، أنواع النمو، العلاقة بين النظام الضريبي والنمو الاقتصادي

4-1 المطلب الأول: مفهومة وأنواعه

4-2 تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي (ECONOMIC GROWTH) من المفاهيم والأفكار الاقتصادية التي تشغل أفكار الاقتصاديين لغرض بلوغه باعتباره من الأهداف المهمة لجميع البلدان باختلاف تطورها، والنمو الاقتصادي هو المعيار الذي يتم بواسطته تصنيف الدول المتخلفة من الدول المتقدمة، كما يحاول الأفراد إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية الدائمة والمتمثلة بمحاولة إشباع حاجاتهم المتزايدة وغير المحدودة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتي تمتاز بالندرة، وبهذا يسعى الأفراد للسيطرة على الطبيعة ومواردها المحدودة وزيادة كفاءة استغلالهم لهذه الموارد بما يلبي الجزء الأكبر من حاجاتهم المتزايدة بشكل مستمر

فهناك كمن عرفه بأنه ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الناتج القومي ينتج عنه زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (Ben Saha ، 2008 ، 4). في حين عرف على أنه يمثل المقدار الذي يتم فيه استخدام الطاقة الإنتاجية لمختلف القطاعات الاقتصادية، فكلما زاد معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، ارتفعت وتيرة النمو الاقتصادي والعكس صحيح (Mukhtar، 2009، 43-44). ويُعرّف النمو الاقتصادي، وفقاً للخبير الاقتصادي الأمريكي سايمون كوزنتس، بأنه ارتفاع طويل الأجل في قدرة السكان على الحصول على منتجات اقتصادية أكثر تنوعاً، تساهم التكنولوجيا المتقدمة، والتكيف المؤسسي، والفلسفة المطلوبة في توسيع هذه الإمكانيات (nasr ، 2003 ، 4-5). وفقاً للبنك الدولي، يتم تقييم التغيرات السنوية في الناتج المحلي من خلال إجمالي القيمة المضافة التي حصل عليها جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد، باستثناء ضرائب المنتجات وأي إعانات غير مدرجة في قيمة البنود (the International Monetary Fund، 2010، 21).

وهناك عدداً من الخصائص في هذا المفاهيم الخاصة بالنمو منها الآتي: -

1-2-4 التركيز على النمو طويل المدى أولاً، ثم على المدى الطويل، وليس النمو العابر.

2-2-4 وجود قابلية مؤسسية وأيديولوجية للتكيف، مما يدل على دور النظام المؤسسي في عملية النمو، (Khashib ، 2007 ، 5).

تركز التعريفات الأخرى على جانبين من جوانب النمو الاقتصادي:

1-2-2-4 نمو الناتج المحلي الإجمالي المفرط، وبالتالي النمو الدوري الذي يحدث في ظل الظروف العادية، لا تعتبر نمواً اقتصادياً.

2-2-4-2 أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية، ولكي تكون حقيقية، يجب القضاء على تأثير التضخم، ومن ثم لا يوجد نمو اقتصادي حتى يتجاوز معدل النمو في الدخل القومي معدل التضخم (Hamdani ، 2008، 4)

وفقاً (لجوزيف شوم بيتر)، يشير النمو إلى التغيير البطيء بمرور الوقت الذي يحدث أثناء الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل النمو السكاني ومعدل نمو المدخرات، ويختلف هذا التعريف عن غيره من حيث أنه يركز على التغيير البطيء بدلاً من الزيادة المستمرة، عندما يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادي، فإن الادخار أمر لا بد منه (Hamdani، 2008، 6).

3-4 أنواع للنمو (Abu Shaaban ، 2016 ، 17).

1-3-4 النمو التلقائي: يتحقق النمو التلقائي من قوى السوق العفوية، أي بدون تخطيط علمي مسبق، بحيث يكون دور الدولة مساعداً ومكملاً للسوق وليس ضرورياً، ويتسم النمو التلقائي بالثبات والبطء، هذا النمط هو الحالة الأساسية التي تحدد معظم الدول الناشئة، على الرغم من حقيقة أنها مرت بصدمات شديدة قصيرة المدى بسبب الدورات الاقتصادية في بعض الأحيان.

2-3-4 النمو العابر: يحدث نتيجة عوامل طارئة مؤقتة تتلاشى بسرعة، وغالباً ما تكون خارجية، وعندما تتلاشى هذه العوامل يتلاشى هذا النمو معها، ويتسم هذا النمو العابر بعدم الاستقرار والاستمرارية، وهذا النمط هو الوضع العام في معظم البلدان النامية.

3-3-4 النمو المخطط: يحدث نتيجة عملية التخطيط الشامل للاقتصاد الوطني، حيث ينمو الاقتصاد على أساس خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرة المخططين وواقعية الخطط، المقدمة، وفعالية المتابعة والتنفيذ، كما يؤخذ في الاعتبار هذا النمو، إنها ذاتية الحركة ولها خاصية الاستمرارية، وهذا النمط هو السيناريو العام الذي ميز معظم الدول الاشتراكية والسابقة، مع حكم الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية والتخطيط المركزي الشامل الذي يوفر الأساس لهذا التوسع.

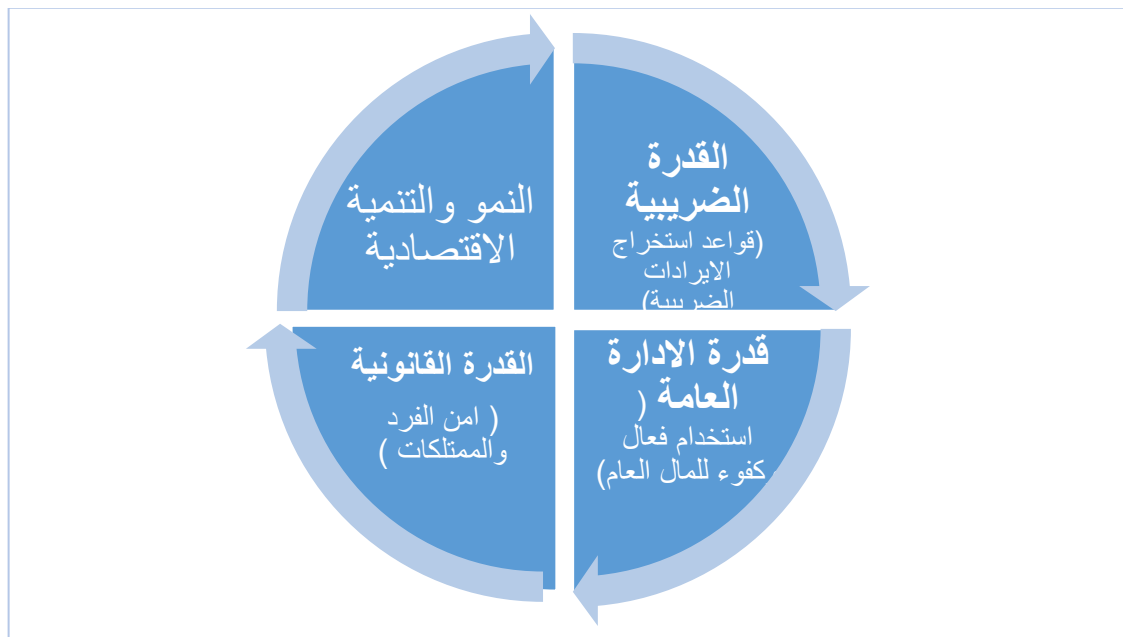
4-3-4 النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي إن الدخل الفردي ساكن.

5-3-4 النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي، (Makid، 2020، 128).

4-2 المطلب الثاني: العلاقة بين النظام الضريبي والنمو الاقتصادي

يعد النظام الضريبي (tax system) أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق أهداف المجتمع سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية ووسيلة من الوسائل التي تساعد في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيتها؛ وكيف ما كان النظام الاقتصادي أو السياسي الذي يحكمه، لذلك فإن مثل هذا التشريع (النظام الضريبي) يجب أن يأتي تعبيراً عن فلسفة الحكم والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيه.

لذلك تختلف أهداف النظام الضريبي في الدول المتقدمة عن أهداف النظام الضريبي في الدول النامية، فهو يهدف في الأولى إلى تحقيق معدلات نمو مستمرة للحفاظ على مستوى الدخل المرتفع والقضاء على البطالة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع العبء الضريبي، أما في الدول النامية فهو إضافة إلى تحقيق الأهداف السابقة يهدف إلى بناء التنمية الشاملة وزيادة مستوى التصنيع نظراً لتخلف هيكلها الاقتصادية وبنيتها الأساسية (Al-Hallaq ، 2018 ، 15).



مخطط (2) العلاقة بين الضرائب، والنمو الاقتصادي والتنمية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير صادر من صندوق النقد الدولي (the International Monetary Fund ، 2016 ، 20).

إن التفاعل بين القدرة الضريبية، والقدرة القانونية، وقدرة الإدارة العامة هو ما يحدد قدرة الدولة

توفر القدرة الضريبية للحكومة إيرادات كافية لتمويل أنشطتها، وتلعب دوراً مهماً في الاقتصاد

تمكن القدرة القانونية الحكومة من تأمين الأنظمة التي تدعم المنافسة وحماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود

تشير قدرة الإدارة العامة إلى فعالية الحكومة وكفاءة استخدام الأموال العامة، فالقدرة الضريبية تعتمد، ليس فقط على القانون الضريبي وكيفية تنفيذه، بل أيضاً على الامتثال الضريبي، فكلما ازدادت فعالية الحكومة ومصادقيتها، كلما ازدادت شرعيتها وكلما ازدادت أيضاً درجة الامتثال الضريبي ومن دون الامتثال إلى مراقبة مفرطة أو إجراءات عقابية (the International Monetary Fund ، 2016 ، 21)

5- المبحث الثالث: دراسة مدى الاعتماد على الإيرادات الضريبية في تمويل الإيرادات العامة ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي متمثل بالناتج المحلي الإجمالي

5-1 المطلب الأول: تحليل مسار الإيرادات الضريبية وأهميتها:

تعتبر الإيرادات الضريبية المصدر الثاني في تمويل الإيرادات العامة في العراق بعد الإيرادات النفطية وقد شهدت حصيلة هذه الإيرادات بالقيم المطلقة تزايداً لمعظم المدة المدروسة، إذ بلغت ما مقداره (109.87) مليار دينار في عام 2004، ثم وصلت عام 2009 إلى (2821.32) مليار دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (244.2) ويرجع سبب هذه الزيادة إلى تراجع أسعار النفط عالمياً بسبب الأزمة الاقتصادية حيث وصل سعر برميل النفط إلى ما يقارب (30) دولار ولهذا زادت الحكومة من الاهتمام في تحصيل الضرائب. لكنها تراجعت خلال الأعوام (2010, 2011) إلى نصف ما حققته في العام 2009 (1292.10) و (1491.29) مليار دينار على التوالي ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تحسن في أسعار النفط وبالتالي تقليل الاعتماد على الإيرادات الضريبية. لتعاود الارتفاع مرة أخرى في عام (2012) إذ بلغت حوالي (2135.11) مليار دينار. وكما موضح في الجدول (1) أدناه. ويرجع سبب هذا التحسن في الإيرادات الضريبية إلى حالة الانتعاش التي تعيشها السوق المحلية بسبب حالة الاستقرار الاقتصادي وزيادة مستوى الإنفاق العام، فضلاً عن تعاظم القوى الشرائية لدى الجمهور كانت وراء زيادة الإيرادات الضريبية نتيجة لارتفاع الضرائب غير المباشرة المفروضة على الأنشطة التجارية خاصة الاستيرادات.

أما في الأعوام 2014 و 2015 قد انخفضت الإيرادات الضريبية ولعل السبب في هذا الانخفاض يعود إلى تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمتين مزدوجتين، الأولى ناتجة عن هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية، والثانية الانهيار الأمني الذي أصاب البلد في منتصف عام 2014 وخروج ما يقرب ثلث مساحته عن سيطرة الدولة المركزية، فضلاً عن توقف الحركة التجارية وتعطيل معظم المنافذ الحدودية في تلك المناطق الأمر الذي تسبب في إيقاف الضرائب غير المباشرة المفروضة على الاستيرادات السلعية مما تسبب بانخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية في عامي 2014, 2015 إذ حققت الإيرادات الضريبية بالقيم المطلقة انخفاضاً بلغ (1552.82) و (1068.12) مليار دينار على التوالي وبمعدل نمو سالب بلغ (36%-) و (31%-) على التوالي، أما التحسن الواضح في الإيرادات الضريبية ما بعد عام (2015) وفي عام (2016) فيعود إلى إدخال ضرائب جديدة وهي ضرائب الهاتف النقال التي حسنت من الإيراد الضريبي بشكل ملحوظ وهذا يشير إلى إمكانية زيادة الإيراد الضريبي عند استحداث ضرائب غير مباشرة ذات كفاءة وفعالية.

ومن تفحص بيانات الجدول (1) يلاحظ إن الإيرادات الضريبية وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال المدة (2004-2020) لتبلغ قرابة (5686.20) مليار دينار في عام 2018.

الجدول (1) الإيرادات الضريبية ونسبتها إلى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) مليار دينار بالأسعار الثابتة

السنوات	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات الضريبية (2)	نسبة 1/2 % (3)	معدل نمو الإيرادات الضريبية (4)
2004	22703.95	109.87	0.48	144.1
2005	27469.93	336.46	1.22	206.2
2006	33257.99	400.83	1.20	19.1
2007	43381.88	969.48	2.23	141.8
2008	67033.28	819.48	1.22	-15.4
2009	46737.33	2821.32	6.03	244.2
2010	59172.19	1292.10	2.18	-54.2
2011	86947.39	1491.29	1.71	15.4

49.8	2.19	2135.11	97175.36	2012
9.3	2.52	2335.11	92402.65	2013
-36.6	1.78	1552.82	86809.41	2014
-31.2	2.37	1068.12	44927.32	2015
261.5	7.10	3861.89	54409.27	2016
-10.6	5.90	3451.50	79011.42	2017
64.7	5.30	5686.20	106569.8	2018
-29.3	3.70	4014.50	107567.0	2019
17.5	7.40	4718.20	63199.7	2020

المصدر: الأعمدة (3،4) من عمل الباحثين، أما (1،2) من المصادر الآتية:

-1 The annual economic report of the Central Bank of Iraq for the years (2004-2020).

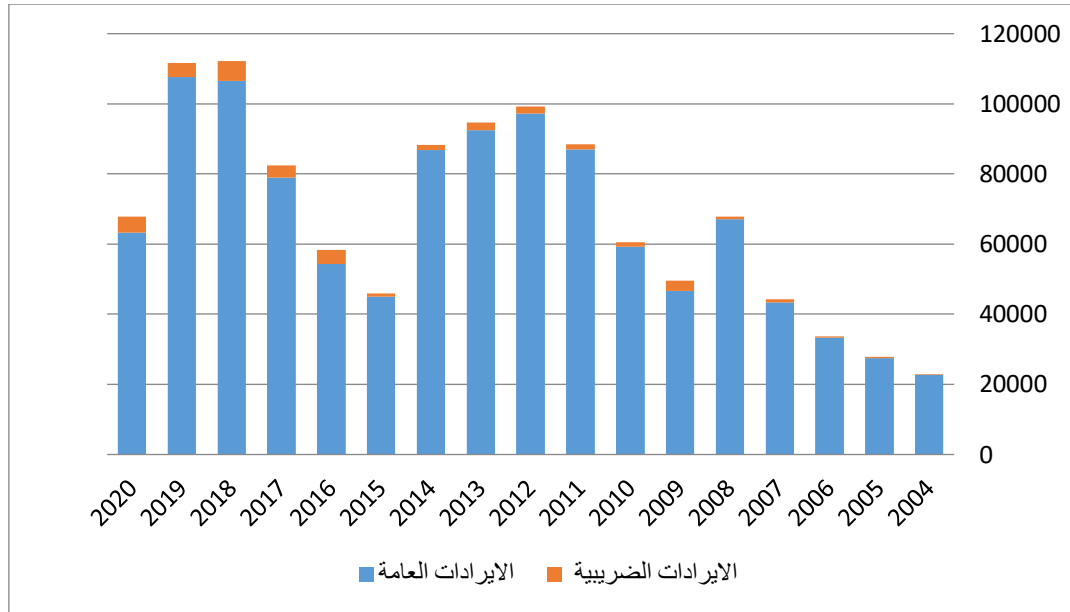
-2 The Republic of Iraq 'Federal Budget Law' Publications of the Iraqi Gazette for the years.

* تم استخراج معدل النمو السنوي وفق المعادلة التالية = (قيمة سنة المقارنة – قيمة سنة الأساس) / قيمة سنة الأساس * 100.

ومن بيانات الجدول أعلاه يلاحظ إن معدل نمو الإيرادات الضريبية أثناء مدة الدراسة شهد تذبذباً ملحوظاً حيث ارتفع بنسبة كبيرة خلال عامي 2004 و 2005 تجاوزت ما مقداره (144%) و (206.2%) على التوالي.

إن هذا الارتفاع في معدل نمو الإيرادات الضريبية يمكن تفسيره بارتفاع حجم الاستيراد بالمقارنة بالسنوات السابقة لها لكن بعد هذه السنوات يلاحظ انخفاض معدل نموها وحقت معدلات نمو سالبة لمعظم هذه السنوات إذ بلغ أعلى معدل نمو سالب لها في العام 2010 لتحقق (-54.2%) ثم عاودت الارتفاع حتى ناهز معدل نموها خلال السنوات اللاحقة إذ بلغ (261.2%) في عام 2016.

إن ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية المبينة في الجدول أعلاه لا ينفي أهميتها النسبية إلى إجمالي الإيرادات العامة والتي ما زالت ضعيفة جداً ولا تتسم بالاستقرار إذ سجلت نحو (0.48%) عام 2004 وعلى الرغم من ارتفاعها النسبي خلال السنوات اللاحقة لكنها لم تتجاوز حدود (7%) طيلة المدة (2004-2020) وهذا يوضح انخفاض مساهمة الإيراد الضريبي إلى الإيرادات العامة وعدم الاهتمام بمثل هذا النوع من الإيرادات. وكما يصور ذلك الشكل (1)



الشكل (1) الإيرادات الضريبية ونسبتها إلى الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

5-2 المطلب الثاني:

5-2-1 تحليل المكونات الرئيسية للإيرادات الضريبية:

يوضح الجدول (2) أدناه المكونات الرئيسية للإيرادات الضريبية من خلال إسهام نسبة هذه الإيرادات من إجمالي الإيرادات الضريبية ومن قراءة معطيات الجدول يلاحظ عليها أنها اتسمت بعدم الاستقرار أثناء سنوات الدراسة. والجدول أدناه يوضح ذلك

فيما يخص الضرائب المباشرة نجد إنها وصلت إلى أقصى قيمة لها طيلة سنوات المدة المدروسة إذ حققت ما يقارب (3229.5) مليار دينار في عام 2016 وشكلت أعلى نسبة مساهمة في العام إذ بلغت (0.84%). وعلى الرغم من أن هذه الضرائب بدأت بصورة ملحوظة منذ عام 2005 مسجلة ما نسبته (0.65%). من إجمالي الإيرادات الضريبية إلا أن إسهامها النسبي أخذ بالتذبذب حيث سجلت هذه الضرائب ما نسبته (0.26%) كحد أدنى عام 2004 و (0.84%) كحد أعلى عام 2016. وكما يصور ذلك الشكل (2).

الجدول (2) إيرادات المباشرة والضرائب الجمركية ونسبتها إلى الإيرادات الضريبية في العراق للمدة (2004-2020) مليار دينار بالأسعار الثابتة

السنوات	إيرادات الضرائب المباشرة (1)	الإيرادات الجمركية (2)	الإيرادات الضريبية (3)	نسبة 3/1 % (4)	نسبة 3/2 % (5)
2004	27.85	82.020	109.87	0.26	0.74
2005	218.28	118.176	336.46	0.65	0.35
2006	181.79	219.032	400.83	0.46	0.54
2007	740.40	229.076	969.48	0.77	0.23
2008	442.94	376.539	819.48	0.56	0.44
2009	2230.6	590.688	2821.32	0.79	0.21

0.44	0.56	1292.10	565.718	726.38	2010
0.29	0.71	1491.29	436.814	1054.4	2011
0.24	0.76	2135.11	517.865	1617.2	2012
0.38	0.62	2335.11	884.708	1450.4	2013
0.28	0.72	1552.82	430.685	1122.1	2014
0.29	0.71	1068.12	306.507	761.62	2015
0.16	0.84	3861.89	632.384	3229.5	2016
0.51	0.49	3451.50	1764.507	1686.9	2017
0.40	0.60	5686.20	2261.109	3425.0	2018
0.41	0.59	4014.50	1625.505	2389.0	2019
0.30	0.70	4718.20	1402.136	3316.0	2020

المصدر: الأعمدة (5-4) من إعداد الباحثين والأعمدة (3-2-1) بالاعتماد على المصادر التالية

- 1- Imad Muhammad Ali and Zaid Karim Al-Shafi'i. Evaluating the performance of the tax reality in Iraq for the period (2003-2016), University of Baghdad. Faculty of Administration and Economics. Department of Economics. Published research. Dinar Magazine, Issue Eighteen. 2020
- 2- The annual economic report of the Central Bank of Iraq for the years (2004-2020)
- 3- The Republic of Iraq 'Federal Budget Law' Publications of the Iraqi Gazette for the years (2004-2020)

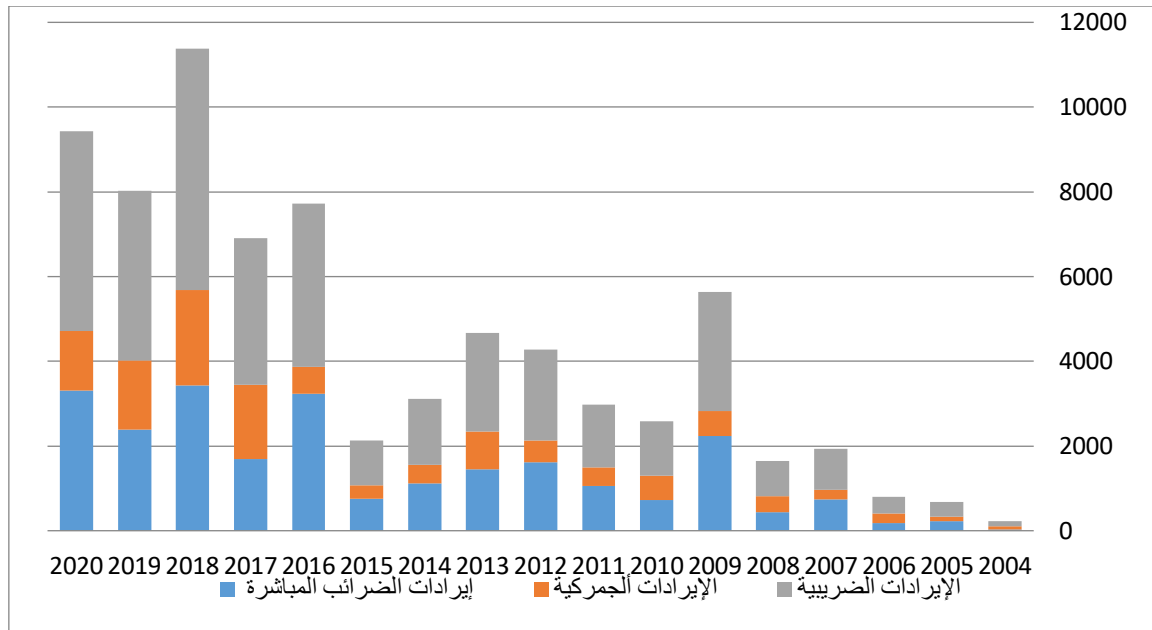
وفيما يخص فترة الضرائب الجمركية يلاحظ إنها تشكل المصدر الثاني للإيرادات الضريبية في العراق من حيث الأهمية بعد الضرائب المباشرة وقد شهدت حصيلة الضرائب الجمركية تزايد بالقيم المطلقة أثناء مدة الدراسة (2004-2020) إذ بلغت ما مقداره (82.020) مليار دينار وبنسبة مساهمة في مجمل الإيرادات الضريبية (0.74) في عام (2004) لتشكل إلى أعلى مستوى من المساهمات في الإيرادات الضريبية طوال فترة الدراسة ومن ثم استمرت الحصيلة بالتزايد للسنوات (2013-2004) حيث بلغت ما قيمته (884.708) وبنسبة مساهمة في الإيرادات الضريبية (0.38) لكنها تراجعت الحصيلة إلى النصف تقريبا في عام (2014) حيث بلغت قيمتها (430.685) مليار دينار بسبب تردي الوضع الأمني وسيطرة عصابات داعش الإجرامية على ثلث العراق إضافة إلى انخفاض أسعار النفط عالميا مما كان له الأثر البالغ على الوضع الاقتصادي في داخل العراق.

لتعود الارتفاع مرة أخرى وبشكل ملحوظ في عام (2017) لتشكل (1764.507) مليار دينار وبسبب إعلان انتهاء العمليات العسكرية وتحرير كافة الأراضي من العصابات الإجرامية ومن ثم وصلت إلى أعلى قيمة من الضرائب الجمركية خلال مدة الدراسة في عام (2018) حيث بلغت ما قيمته (2261.109) مليار دينار.

لقد شهدت نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في مجمل الإيرادات الضريبية أثناء مدة الدراسة تذبذبا ملحوظا كما مبين في الجدول (2) إذ ارتفعت بنسبة كبيرة في عام (2004) تجاوزت ما مقداره (0.74) على الرغم تحديد مقدار الضريبة الجمركية في سنة (2004-2020) أبان حكومة الانتداب ، ومن ثم فإن هذا الارتفاع في معدل مساهمتها يمكن تفسيره بارتفاع حجم الاستيرادات بالمقارنة بالسنوات السابقة لها بسبب استخدام سياسة السوق المفتوحة ، لكن نسبة المساهمة تذبذبت صعودا ونزولا بعد عام (2004) حتى وصلت إلى أدنى نسبة مساهمة في عام (2006) وبنسبة (0.16) وذلك بسبب توقف استيفاء الضرائب على الإنتاج.

إن انخفاض حجم الضرائب الجمركية بالقيم المطلقة والمبينة أنفا لا ينفي أهميتها النسبية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية رغم إنها ضعيفة جدا (لاحظ الشكل 2) فضلا عن كونها غير مستقرة ، على الرغم من تجميدها في عام (2003) فضلا عن تواضع نسبتها للسنوات اللاحقة من فترة الدراسة ولاسيما بعد تعليق الضرائب الجمركية واعتماد ضريبة الإعمار بدلا عنها التي حددت بنسبة (5%) من قبل حكومة الانتداب ، وإن التحسن بعدها قد لا يفسر حصول زيادة في حصيلة الضريبة بل بسبب الانفتاح الاقتصادي وانفتاح الأسواق العالمية واستخدام (سياسة الإغراق) حيث إغراق السوق العراقية بمختلف أنواع

البضائع والسلع منخفضة التكلفة التي أدت إلى إغلاق أغلب المصانع العراقية وعدم إمكانيتها من منافستها السلع المستوردة ، الأمر الذي يؤكد ضعف الدور التمويلي للضرائب الجمركية في مجمل الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة ، إن انخفاض نسبة مساهمة إيرادات الضريبة الجمركية في تكوين الإيرادات الضريبية كما مبين سابقاً يؤكد القصور الواضح في النظام الضريبي من جهة ، فضلاً عن الحاجة الضرورية والمهمة لإعادة تأهيله ومنحه المرونة الكافية واللازمة للتكيف مع المتغيرات المستمرة التي شهدها الاقتصاد العراقي والعالمي على مدى العقود الأخيرة واتجاهاتها المستقبلية من جهة أخرى وذلك لغرض تعزيز التنويع في الإيرادات الضريبية.



الشكل (2) الإسهام النسبي لمكونات الرئيسية للإيرادات الضريبية في العراق للمدة (2004-2020)

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

5-3-1 المطلب الثالث:

5-3-1 تحليل وتقييم العلاقة والمساهمة للإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2020).

تضم الموازنة العامة في العراق تشكيلة واسعة من مصادر الإيرادات سواء الإيرادات النفطية أو إيرادات الدولة السيادية المتأتية من فرض الضرائب والرسوم أو تلك التي يحققها القطاع العام كإيرادات لمخرجاته السلعية أو الخدمية. إلا إن استقرار واقع إيرادات الموازنة العامة في العراق وللمدة المدروسة من خلال الجدول (3) يأسر الاختلال الهيكلي الكبير في جانب الإيرادات العامة وهناك تباین واضح من حيث نسبة الإسهام أو مصدر التمويل. إن خاصية الاقتصاد العراقي المعتمدة على المصدر الريعي في تمويل الموازنة والاقتصاد انعكست بشكل كبير على بنية هذه الموازنة، إذا ينكشف تمويل الموازنة العامة على إيرادات النفط بنسب تتراوح بين (90%) مع انحسار ومحدودية الإيرادات الآخر كما يصور ذلك.

الجدول (3) تطور الإيرادات العامة والإيرادات غير النفطية والضريبية في العراق للمدة (2004-2020) مليون دينار بالأسعار الثابتة

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات غير النفطية	الإيرادات الضريبية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات العامة إلى GDP	نسبة الإيرادات غير النفطية إلى GDP	نسبة الإيرادات الضريبية إلى GDP
2004	22703.95	3637.2	109.87	532353587	42.2	6.7	1.8
2005	27469.93	9818.1	336.46	735335986	37.2	13.3	4.5
2006	33257.99	2147.5	400.83	955879548	34.7	2.1	4.1
2007	43381.88	1801.2	969.48	1114558134	38.8	1.6	8.6
2008	67033.28	3051.1	819.48	1570260616	42.6	1.9	5.2
2009	46737.33	3490.6	2821.32	1306432004	35.7	2.6	2.1
2010	59172.19	3254.8	1292.10	1620645655	36.6	1.9	7.9
2011	86947.39	1536.0	1491.29	2173271074	40.0	0.6	6.8
2012	97175.36	2546.1	2135.11	2542254907	38.2	0.9	8.3
2013	92402.65	8313.2	2335.11	2735875292	33.8	3.0	8.5
2014	86809.41	8537.6	1552.82	2663326551	32.5	3.1	5.8
2015	44927.32	15158	1068.12	1946809718	23.0	7.7	2.3
2016	54409.27	10142	3861.89	1969241417	27.6	5.1	1.9
2017	79011.42	11061	3451.50	2216657095	35.6	4.9	1.5
2018	106569.8	10950	5686.20	2689188740	39.6	3.7	2.1
2019	107567.0	8350.7	4014.50	2778848694	38.6	3.0	1.4
2020	63199.7	8751.2	4718.20	1987743254	31.7	4.1	2.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

1-Iraqi Ministry of Planning 'Statistics Department' National Accounts for the years (2004-2020).

2-The annual economic report of the Central Bank of Iraq for the years (2004-2020).

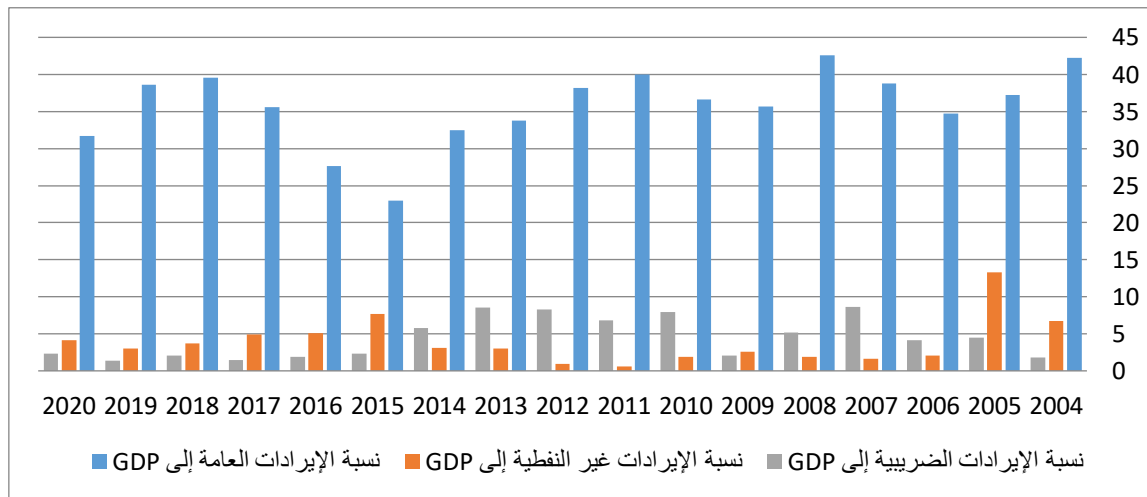
3-The Republic of Iraq 'Federal Budget Law' Publications of the Iraqi Gazette for the years (2004-2020)

يصور لنا الجدول أعلاه الأهمية الكبيرة التي تشكلها سياسة الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي من اجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، إذ يتبين ان نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى (GDP) بلغت اقصى حد لها وهو (42.6%) عام 2008 وذلك بسبب الارتفاع غير المسبوق الحاصل في الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبالرغم من انخفاضها إلى (35%) خلال العام 2009 بسبب انخفاض الإيرادات النفطية عاودت الارتفاع لتحافظ بعدها نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج على استقرارها للمدة (2010-2014) ويعزى هذا الاستقرار إلى التحسن الملحوظ في أسعار النفط والزيادات المتحققة في جانبي الإيرادات غير النفطية والضريبية وكما يفصح عن ذلك الشكل (3).

أما خلال عامي 2015 2016 فقد شهدت كل من نسبة مساهمة إجمالي الإيرادات العامة ونسبة إسهام الإيرادات النفطية وغير النفطية سلسلة من الانخفاضات لتسجل أدنى حد لها 23% خلال العام 2015، كما وانخفضت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من (5.8%) عام 2014 إلى (3.2%) عام 2015 وعلى الرغم من التحسن والزيادات التي

حققتها نسبة مساهمة الإيرادات العامة الناتج المحلي للمدة 2020-2017 لكن يلاحظ تراجع نسبة إسهام الإيرادات الغير النفطية والإيرادات الضريبية. وعليه إن الإيرادات النفطية غطت الجزء الأكبر من مساهمة إجمالي الإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي وباعتبار إن الإيرادات النفطية ترتبط أساسا بتقلبات أسعار النفط العالمية فإنه لا يمكن اعتمادها في رسم السياسة الاقتصادية للدولة والتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لرفع معدلات النمو وبالتالي فلتدخل يكون عن طريق رفع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية.

من خلال الجدول أعلاه يمكن تأشير ملاحظة مهمة تعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وهي إن الإيرادات غير النفطية تتناسب عكسيا مع الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وطرديا وهذا ما يفصح عنه الجدول والشكل إذ إن الزيادات المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي يقابلها حتما انخفاض في نسبة إسهام الإيرادات غير النفطية وهذا بسبب الاتكال على المورد الريعي في تحريك مختلف قطاعات الاقتصاد القومي



الشكل (3) نسبة إسهام الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية وغير الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2020-2004)

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

عند تفحص معطيات الشكل أعلاه نلاحظ مستويات النسب الضئيلة لمساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الإيرادات العامة وانخفاض العبء الضريبي في الاقتصاد العراقي التي تعتبر الجزء الأكبر من الإيرادات غير النفطية كما هو واضح أيضا الضعف في العلاقة بين النمو الاقتصادي والإيرادات غير النفطية بسبب انخفاض نسبة المساهمة والدعم لإجمالي الإيرادات العامة وهو ما يدل على رعية الاقتصاد العراقي.

6- الاستنتاجات:

1-6 من خلال ما توصلت إليه الدراسة تم إثبات فرضيات الدراسة من ضعف مساهمة الإيرادات الأخرى غير النفطية والإيرادات الضريبية وعدم تنوع مصادر الإيرادات في الاقتصاد العراقي وآثاره السلبية المتمثلة بالاختلالات الهيكلية الكثيرة، إضافة إلى إثبات الفرضية الخاصة بضعف مساهمة الإيرادات الضريبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

2-6 أن أهم مخاطر اعتماد الإيرادات العامة للدولة على مصدر واحد وهو النفط وبشكل أساسي وعدم إعطاء دور للإيرادات الضريبية، وهذا يؤدي إلى تقلبات حادة في حصيلته الإيرادات العامة نتيجة لتغيرات الأسعار العالمية للنفط وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة، فضلاً عن وجود النفط والاعتماد عليه كمصدر أساسي لتمويل الموازنة العامة يؤدي إلى تراجع أهمية النسبية لمساهمة الإيرادات الأخرى لاسيما ذلك أن تراجع كمية الإنتاج لأي سبب داخلي سوف يزيد من مشكلة قلة الإيرادات العامة غير النفطية.

3-6 بلغت أعلى مساهمة للإيرادات الضريبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 8.6% وهي منخفضة جدا ويرجع السبب في ذلك إلى الفساد المستشري داخل أجهزة الدولة، وداخل الإدارات الضريبية على وجه الخصوص، والتي تشجع على دفع الرشى بدل من أداء الضرائب المستحقة للدولة، كذلك عدم السيطرة على المنافذ الحدودية مما يحرم العراق من إيرادات كبيرة.

7- التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثين يمكن صياغة وطرح التوصيات الآتية:

- 7-1 العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة الأخرى غير النفطية والعمل على زيادة موارد الدولة السيادية عبر اتخاذ إجراءات جادة تأخذ على عاتقها العمل على رفع كفاءة الأنظمة الضريبية ونطاق الضريبة على وفق مناهج متطورة وحديثة مع الأخذ بنظر الاعتبار مبدأ (العدالة الاجتماعية) عند فرض الضريبة، وهذا يتم بواسطة إخضاع أصحاب الدخل المرتفعة إلى ضرائب استثنائية وكذلك زيادة الضرائب والرسوم الجمركية على أنواع الاستهلاك الكمالي والترفي، فضلاً عن تفعيل وسائل لمعالجة التهرب الضريبي والنشاطات الاقتصادية غير الرسمية وعدم التعارض مع أهداف النمو الاقتصادي.
- 7-2 السيطرة على كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية وذلك من أجل السيطرة على الإيرادات الجمركية.
- 7-3 استخدام أنظمة الكترونية تسهم بشكل كبير في تحسين فعالية الأداء الجمركي مما يوفر بيئة عمل لقطاعات التصديرية وتوفير إيرادات غير نفطية أكثر لدولة مع رفد الإيرادات العامة.
- 7-4 رفع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية في الضرائب وذلك من خلال توجيه الاستثمار في هذه القطاعات والذي بدوره يؤدي إلى توسيع قاعدة الجباية الضريبية وزيادة حصيلة الضرائب وتنويع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية.

8- المصادر:

1. Jalal Khashib, Theories of Economic Growth, Al-Aloki Publishing House, 2007.
2. Ranan Mukhtar, the relationship of foreign trade to poverty and income distribution, Dar Al-Amal for Printing and Publishing, Algeria, first edition, 2011.
3. Saud Jayed Mashkoor and Aqeel Hamid Jaber Al-Helu, Public Finance and Financial Legislation in Iraq, Al-Illamiah Press, first edition, 2016.
4. Muhammad Khasawneh, Public Finance Theory and Practice, Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, first edition, 2014.
5. Wahid bin Abdullah Al-Rahman Banafa, Abdul Aziz Abdul Majeed Ali, Financial Policy between Growth Priorities and the Requirements of Justice, King Fahd National Library, Riyadh, Saudi Arabia, 2020.
6. Muhammad Salman Salama, Public Financial Management, Dar Al-Mu'taz for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, first edition, 2015.
7. Muhammad Al-Hallaq, Tax Legislation, Syrian Virtual University for Publishing, 2018.
8. Younis Ahmed Al-Batriq, Public Finance, Arab Nahda Printing and Publishing House, Beirut, 1984.
9. Iraqi Ministry of Planning 'Statistics Department' National Accounts for the years (2004-2020)
10. The annual economic report of the Central Bank of Iraq for the years (2004-2020)
11. Annual Report of the International Monetary Fund, 2017.
12. The Republic of Iraq 'Federal Budget Law' Publications of the Iraqi Gazette for the years (2004-2020).
13. Khaled Abdel Hafeez Muhammad Hamad, The impact of tax revenues on some macroeconomic variables in Sudan for the period (1985-2010), published by the Arab Democratic Center for Strategic Studies and Economic Policies, Germany - Berlin, 2021.
14. Rabab Khalil Ibrahim, Ban Salah Abdul Qadir, The impact of privatization on public revenues of the state budget, Journal of Legal Sciences, College of Law, University of Baghdad, Issue (1), 2020.
15. Ali Makid, Determinants of Economic Growth in Algeria, an Econometric Study for the Period (1990-2018), summary of a published master's thesis, University of Medea, Algeria, 2020.
16. Mahmoud Jamam, The tax system and its impact on economic development, a case study of Algeria, published doctoral thesis, Mahmoud Mentouri University of Constantinople, Algeria, 2010.
17. Mohieddine Hamdani, The Limits of Sustainable Development in Responding to the Challenges of the Present and Future, published doctoral thesis, University of Algiers, 2008.

18. Mustafa Ben Saha, The impact of non-oil export development on economic growth in Algeria, a case study of small and medium enterprises, published master's thesis, Institute of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Algeria, 2008-2009.
19. Nisreen Riyad Shansul, Tax Reform in Iraq, published research, Political and International Journal, Iraqi Academic Journal, International and Political Journal, 2017, Volume, Issue 35-36.
20. Hammam Wael Muhammad Abu Shaaban, The impact of external financing on economic growth, an applied study for Arab countries, published master's thesis, Islamic University, Gaza, 2016.
21. Imad Muhammad Ali and Zaid Karim Al-Shafi'i. Evaluating the performance of the tax reality in Iraq for the period (2003-2016), University of Baghdad. Faculty of Administration and Economics. Department of Economics. Published research. Dinar Magazine, Issue Eighteen. 2020Nabil Al-Haidari, What is the purpose of flooding the markets with bad goods and Iraq's debt on the rise? A report published on the Internet on the website (<https://www.radiosawa.com/shenoraayak/2020/10/08/>) 2020 .